

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

و لهذا لما ذكر أبو عبد الله الرازي أدلة (إثبات الصانع) ذكر أربعة طرق إمكان الذوات و حدوثها و إمكان الصفات و حدوثها و الطرق الثلاثة الأول ضعيفة بل باطلة فإن الذوات التي إدعوا حدوثها أو إمكانها أو إمكان صفاتها ذكروها بألفاظ مجملة لا يتميز فيها الخالق عن المخلوق و لم يقيموا على ما إدعوه دليلا صحيحا .

و أما (الطريق الرابع) و هو الحدوث لما يعلم حدوثه فهو طريق صحيح و هو طريق القرآن لكن قصرنا فيه غاية التقصير فإنهم على أصلهم لم يشهدوا حدوث شيء من الذوات بل حدوث الصفات و طريقة القرآن تبين أن كل ما سوى الله مخلوق و أنه آية الله و قد بسط الكلام على ما في القرآن من البراهين و الآيات التي لم يصل إليها هؤلاء المتكلمة و المتفلسفة و أن كل ما عندهم من حق فهو جزء مما دل عليه القرآن في غير موضع .

والمقصود هنا أن هؤلاء لما كان هذا أصلهم في إبتداء الخلق و هو القول بإثبات الجوهر الفرد كان أصلهم في المعاد مبنيا عليه فصاروا على قولين .
منهم من يقول بعدم الجواهر ثم تعاد و منهم من قال نتفرق الأجزاء ثم تجتمع فأورد عليهم الإنسان الذي يأكله حيوان و ذلك